بسيط هو ان ليس بين البلدان العربية على الاطلاق من عبأ موارده لخدمة المجهود الحربي مثل اسرائيل . ولعل أقرب البلدان العربية الى هذا الوضع هي الجمهورية العربية المتحدة حيث حولت جزءا لا يستهان به من مواردها نحو المجهود الحربي .

٥ ـ الاراضي المحتلة : تدعي المصادر الاسرائيلية بأن الناتج الوطني في الاراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) قد ازداد بنسبة ١٢٪ في عام ١٩٧٠ عما كان عليه في عام ١٩٦٩ نتيجة لارتفاع نسبة العمال العرب الذين يعملون في قطاعي البناء والزراعة ، وللتوسع في تصدير الحمضيات الى الاسواق العربية المجاورة واخيرا نتيجة لازدياد نفقات السلطة العسكرية في الاراضي العربية . وتدعي كذلك السلطات الاسرائيلية بأن الزيادة النسبية في الناتج الوطني كانت في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية بسبب تقلص النشاط في قطاع البناء في الضفة الغربية من ناحية وزيادة انتاج الحمضيات في غزة من ناحية اخرى وارتفاع مستوى العمالة بين سكان القطاع . وتحاول السلطات الاسرائيلية اغراء العمال العرب القادمين من قطاع غزة على البقاء في اعمالهم عن طريق منحهم نوعا من الضمانات الاجتماعية ، كما أعلن ذلك وزير العمل يوسف الموجي . والجدير بالذكر ان وزارة العمل بدأت تقتطع من رواتب العمال العرب نسبة مئوية معينة مساوية لما يدفعه رب العمل وايداعها في صناديق ضمان محددة لهذا الغرض . وتهدف السلطات الاسرائيلية من هذا الاجراء الى خلق نوع من التوازن بين اجور العمال الاسرائيليين واجور العمال العرب حتى لا يتضرر العمال الاسرائيليون من اتساع الثغرة في مستوى الاجور مما قد يشجع ارباب العمل في اسرائيل على تشغيل المزيد من اليد العاملة العربية والاستغناء عن عدد من العمال الاسرائيليين . ولا تزال السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه الاراضي المحتلة تعتمد على أساس الاستفادة القصوى من اقتصاديات هذه الاراضي دون اعطائها شيئا يذكر بالمقابل بدليل انها أقامت حاجزا مانعا في وجه السلع العربية داخل اسواق اسرائيل حتى لا تهبط مستويات اسعار السلع الاسرائيلية المماثلة . كما انها وجدت في القوى العاملة العربية مصدرا لاجتذاب ما تحتاجه من عمال في قطاعي الزراعة والبناء بأجور منخفضة نسبيا اذا قورنت بمستويات الاجور في اسرائيل . وفي نفس الوقت اقامت حواجز مؤسسية لمنع حرية انتقال اليد العاملة .

٦ ـ قطاع التجارة الخارجية : تشير احصائيات التجارة الخارجية لعام ١٩٧٠ والتي ظهرت في شباط في عام ١٩٧١ أن مجمل الصادرات بلغت ٧٨١ مليون دولار بالمقارنة الى مبلغ ٧٣١ مليون دولار في عام ١٩٦٩ اي بزيادة قدرها ٧٪ . ويلاحظ ان الصادرات الصناعية ، باستثناء الماس ، ارتفعت بنسبة ١٤٪ خلال عام من الزمن نتيجة للدعم المالي المتواصل من الحكومة . وتقول مصادر وزارة التجارة والصناعة بأنه لكي تستطيع اسرائيل سد العجز الحاصل في ميزان المدفوعات فان على الصادرات ان ترتفع في خمس السنوات القادمة بنسبة ١٤٪ مقابل زيادة الواردات بنسبة لا تزيد عن ٧٪ خلال نفس الفترة ، وهذا يعني تكثيف حجم التشميرات الموجهة صوب قطاع الصناعة وعلى الاخص تلك الصناعات التي تستطيع التنافس مع مثيلاتها في الاسواق العالمية . وهنالك شرط آخر لا بد من تحقيقه وهو أن ترتفع الانتاجية الحدية بنسبة ٤٪ سنويا بينما يجب ان لا تتعدى الزيادة في طلب المستهلك عن ٢٪ . ولا حاجة للقول بأن الامل ضئيل جدا في امكانية توفر مثل هذه الشروط دفعة واحدة لاسباب تتصل بتركيب الاقتصاد الاسرائيلي وبحوافز الانتاج والاستهلاك والاساليب التي تتقرر فيها الاجور بالاضافة الى الوضع السياسي في المنطقة اجمالا .

ولا تزال العقبة الاساسية في وجه تحقيق توازن افضل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات اصرار اسرائيل على تحقيق أهدافها الاقتصادية دفعة واحدة دون التنازل عن اي منها او حتى مجرد التفكير بجدول للاولويات الاقتصادية . والواقع ان اسرائيل تفكر دوما في مواردها المتاحة اكثر مما تفكر في ناتجها الوطني خصوصا وانها قد اثبتت قدرتها دوما على ايجاد مصادر التمويل من خارج الاقتصاد الاسرائيلي في مختلف الظروف والازمات. وبعبارة أدق فان اسرائيل يهمها معدل نموها الاقتصادي اكثر مما يهمها تحقيق ما يطلق عليه البعض تعبير « الاستقلال الاقتصادي » . وقدرتها الدائمة والمستمرة على ايجاد مصادر تمويل خارجية لتحقيق اهدافها الاقتصادية المرسومة حتى في وقت تشكل فيه النفقات العسكرية حوالي ٢٥٪ من مجمل الناتج الوطني يعني ان مشكلة العجز المزمن